بالاعراب وكانت خمسة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين واما بنوا تميم
فينتهي ما اعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس واختزم ح
فيضم ذلك في حالة الرفع ويشبه على الكسر في غيرها فان بقيه شيء من الشروط
المتقدمة مثل الخطاب في اعرابه وهي به وان استعملت الجره المراد به معين فهي
مبنية ايضا كما كانت اي الاوخ واشار الى النسع الثاني بقوله وكاحد عشر ح
واخواته من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بنته كبيرا لعشر في المذكر وتاينتها
في المؤنث وعشر في ذلك يضمان وتفتحان في الاحوال الثلاثة وكلها
مبنية على الفتح صدرا وعجزا اما الاول فلما بتقاره الى الثاني وقيل لتنزله
منزلة صدر الاسم واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف اي الواو لان اصل احد عشر
مثلا احد وعشر ثم حذفت الواو وفتحة المزج الاصليين وجعلا اسما
واحدا وكان البناء على حركة لما مر وكانت بانتة فتحة التخفيف الثقل الحاصل
بالتركيب والمناسب لمزج الاسمان في نحو الرجل وامرأة لان الاحد والعشر ح
عبارة عن عدد واحد كعشي وماية لخلاب الرجل وامرأة واما اثنى عشر ح
واثنتا عشر فلا يبنى الصدر منهما لوقوع الاعجاز بينهما موقع النون كما ان
الاعراب ثابت مع النون اثبت مع الواقع موقعها وترك المصنف استثناءها
الحالة علوما سيأتي من انه يعرب اعراب المثنى وبني الجزء يبدلها لتضمنه معنى
حرف العطف واشار الى الثالث بقوله وكقبل وبعد واخواتها اي الجهات
الست وحسب واول ودون في لزوم الضم لا مطلقا بل بشرط اذا احذف لفظ
المضاف اليه ونوي معناه دون لفظه نحو لله الامر من قبل ومن بعد بجر بعد بالضم
في قراءة السبعة اي من قبل الغلب ومن بعد بجر لفظ المضاف اليه ونوي
معناه بينما لك خطاب ما اذا صرح بالمضاف اليه فتحا نحو قبلك وبعدك وحسبك
ونوي ثبوت لفظه قوله

وبين قبل ذاك وقوفا ان ابت ... فما عطفت مولا كغيري العواطف

او حذف ونوي لفظه قوله

فساغ لي الشراب وكنت قبلا ... اكاد اغص بالماء الفرات

بانهما في دفع الاحوال الثلاثة يعربان كما يعلم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية
او خفضا بفي لا كفي تتركه التنوين في الحالة الثانية مراعاة للاضافة وبرجوبه
في الثالثة لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير اياه في دفع الحالة ذكر ذلك
كسابر النكرات والتنوين يبدلها للتمكين وانما اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم
يحل بينهما شبه الذي في مبنيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا عنه وجود
الشرط المذكور لشابه بعضهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذي هو
اي في مع ما يليهما من شبه الحي في بالجوه والافتقار والتوغل في الابهام وقيل
لشبههما اي في الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا على حركة
لما مر وكانت ضمة خيرا بالنوى الحركات لما خصهما من الولوج نحوه بالمضاف اليه
مع ان معناه مضموم وليشمل ضمهما جميع الحركات لانهما في حال الاعراب اما مجرورتان
بمن او منصوبان او تقديرا بهما حركة بناء لهما حركة اعرابهما وشملهما في جميع ما
فيه بناء اسماء الجهات وما عطف عليها مما مر وسمي بناء الضم وفي غايات
لصيرورتها بعد الحذف في غاية النقص بعد ان كانت وسطا تنبيه
الضم بعد الحذف في البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد الا وليس ح
كقولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اي ليس المقبوض غيرا ما حاضر اسم
ليس ويبدلها وحذف ما اضيف اليه غير ونوي معناه وبنيت على الضم لشارفتها
لما في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح غير الواقعة بعد ليس يقتضي ان
الواقعة لا لا يثبت لها هذا الحكم خلافا لح في شرح الشذور وقال في المغني
وقولهم لا غير لغي والظاهر انه لا فرق بين المبنية بليس وبلا انه الحكم ثابت
لها على كلا الامرين خلافا لمن حكى عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية
وتبعه على ذلك شارح كلامه وشيخ المحققون وقد سمع وقوع غير بعد لا
انشده ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله

حواباه بنحواغتة بوربنا ... لعن عمل انسلعت لا غير تنسل

يحتمل ان من غير توقف فيما وقع في المغني وشرح الشذور يعني به واشار الى
الرابع بقوله وكمن وكم في لزوم السكون في الاحوال الثلاثة والاولى في تمن

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)